إندونيسيا: تبرئة شرطيين متهمين بالقتل والتعذيب تكشف إخفاق القضاء

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إن الحكم الذي أصدره القضاء الإندونيسي اليوم بتبرئة اثنين من كبار ضباط الشرطة من تهمة السماح بقتل ثلاثة طلاب من إقليم بابوا وتعذيب أكثر من مائة آخرين، يُعدُّ مؤشراً مثيراً للقلق على أن قوات الأمن الإندونيسية قد سُمح لها مرة أخرى بالإفلات من العقاب.

وتتعلق هذه القضية بحادثة وقعت في T ديسمبر/كانون الأول OMMM، عندما قام أفراد الشرطة، بقيادة اثنين من كبار الضباط هما جوني واينال عثمان وداود سيهومبينغ، بمداهمة مساكن الطلبة في أبيبورا بإقليم بابوا في إندونيسيا؛ وقتل أحد الطلاب بنيران الشرطة أثناء المداهمات، كما اعتُقل أكثر من مائة طالب وتعرضوا للتعذيب، وكان من بينهم نساء حوامل وأطفال لا تتجاوز أعمارهم سبع سنوات. كما توفي طالبان آخران تحت وطأة التعذيب، وأصيب آخر بشلل دائم.

وقالت نتالي هيل، نائبة مدير برنامج آسيا والمحيط الهادئ بمنظمة العفو الدولية "إن الحكم القضائي الصادر اليوم يعني أنه بعد زهاء خمس سنوات من التحقيق والإجراءات القضائية لم يُدَن بهذه الجرائم المروعة ولو فرد واحد من أفراد قوات الأمن الإندونيسية؛ كما أن الحكم يحرم الضحايا من أي تعويض عما حاق بهم".

وأضافت نتالي هيل قائلةً "بالرغم مما أبدته الحكومة الإندونيسية من بوادر للإصلاح وإنشاء محاكم لحقوق الإنسان، فإن هذا الحكم يوجه رسالة مخيفة لضحايا الانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان.

ويأتي هذا الحكم في أعقاب ما تردد من أنباء عن العيوب العديدة التي شابت مراحل التحقيق مع ضابطي الشرطة ومحاكمتهما.

- أثناء التحقيق الأولى الذي قامت به اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، لم يتعاون ضباط الشرطة مع فريق التحقيق.
- شكا فريق التحقيق التابع للجنة الوطنية لحقوق الإنسان علناً من تعرض الشهود للتخويف من جانب الشرطة، ومن امتناع الشرطة عن تقديم أجوبة وافية على أسئلتهم.
- استدعت الشرطة اثنين من المحققين لاحقاً فيما اعتبره الكثيرون محاولة لتخويفهم.
- تضمن تقرير فريق التحقيق قائمة بأسماء OR من المشتبه فيهم، ولكن مكتب النائب العام لم يوجه الاتهام إلا لاثنين منهم، دون إبداء تفسير مقنع لهذا.
- ظل المشتبه فيهم مطلقي السراح، واستمروا في الخدمة أثناء المحاكمة.
- بالرغم من القوانين التي تقضي بألا تستغرق المحاكمات الجارية أمام محكمة حقوق الإنسان أكثر من S أشهر، فقد منيت المحاكمة بفترات تأخير متكررة، واستغرقت إجمالاً NS شهراً – وهو الأمر الذي سبب المزيد من الكرب والمعاناة للضحايا والشهود.

وخلال السنوات الخمس التي مضت منذ إنشاء محاكم حقوق الإنسان، أخفقت هذه المحاكم في إنصاف ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

فقد قضت محكمة حقوق الإنسان الإندونيسية الخاصة بتيمور الشرقية بتبرئة جميع المتهمين الذين أحيلوا إليها بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية عام NVVV، إلا واحداً منهم، علماً بأن عددهم الإجمالي لم يكن يتجاوز NU متهماً؛ ولا يزال المتهم الوحيد المدان مطلق السراح ريثما يفصل القضاء في دعوى الاستئناف التي رفعها.

وفي وقت سابق من العام الحالي، أبرأت محكمة الاستئناف الإندونيسية ساحة NO جندياً من تهمة الضلوع في مجزرة "تانيونغ بريوك" عام NVUQ، ومعنى ذلك أن أحداً على الإطلاق لم تتم إدانته بالتورط في هذه الواقعة التي قتلت فيها قوات الأمن PP مدنياً على الأقل.

وقالت نتالي هيل "إن هذه الإخفاقات في إحقاق العدل والتصدي لإفلات الجناة من العقاب تكشف عن نظامٍ معيب وتنم عن افتقار للإرادة السياسية، الأمر الذي يرسي سابقة تبعث على بالغ القلق بشأن سائر قضايا الانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان الجاري التحقيق فيها حالياً. والخوف الآن أن يُعَدَّ الحكم الصادر اليوم بمثابة ضوء أخضر لانتهاكات حقوق الإنسان التي تقترفها قوات الأمن الإندونيسية مستقبلاً".

للحصول على مزيد من المعلومات الأساسية، الرجاء الرجوع إلى الموقع التالي للاطلاع على الوثائق الواردة أدناه :

http://web.amnesty.org/library/engindex

إندونيسيا: في الذكرى الرابعة لمداهمات أبيبورا، لا تزال ظاهرة الإفلات من العقاب راسخة في بابوا

إندونيسيا: المنظمات غير الحكومية تحث الأمم المتحدة على السعي لحسم مسألة تحقيق العدل بشأن تيمور الشرقية

إندونيسيا: لا بد من اتخاذ تدابير عاجلة ضماناً لإنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في بابوا